

Distr.: General
3 February 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



كيوتو، اليابان، ٢٠-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٠

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
النُهج المتكاملة للتصدي للتحديات
التي تواجه نظام العدالة الجنائية

حلقة العمل ٢ - الحد من معاودة الإجرام: استبانة المخاطر وإيجاد الحلول**

ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة

ملخص

الحد من معاودة الإجرام شرطٌ ضروري لإقامة مجتمعات مستدامة شاملة للجميع على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولكي تنجح نظم العدالة الجنائية في الحد من معاودة الإجرام بطريقة فعالة، يجب عليها أن تعطي الأولوية لإعادة تأهيل المجرمين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وكحلول للحد من معاودة الإجرام، تبحث ورقة المعلومات الأساسية هذه في سبل خلق بيئات تأهيلية داخل السجون، واعتماد نُهج مجتمعية تساهم في الحد من معاودة الإجرام ونُهج متعددة الجهات ذات المصلحة وتنفيذها بما يكفل استمرار دعم المجرمين ومدتهم بما يلزم من خدمات من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع.

* A/CONF.234/1

** تود الأمانة أن تعرب عن تقديرها للمعاهد الأعضاء في شبكة معاهد برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين، لما قدمته من مساعدة في إعداد وتنظيم حلقة العمل.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

١- ينص الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) على تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ولتحقيق هذا الهدف، من المهم أن تتخذ سلطات العدالة الجنائية تدابير تكفل إعادة تأهيل المجرمين وإعادة إدماجهم في المجتمع كمواطنين منتجين وملتزمين بالقانون. ويشير مصطلح معاودة الإجرام إلى ارتكاب جرم جديد من جانب شخص سبق أن خضع لإجراءات العدالة الجنائية.^(١) وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات عالمية موثوقة عن معدلات معاودة الإجرام في الوقت الراهن، فإن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية كل منها يواجه هذه المعضلة. ويؤدي الحد من معاودة الإجرام إلى انخفاض عدد الضحايا، وتعزيز الأمان المجتمعي، والتخفيف من حدة الضغط الواقع على نظام العدالة الجنائية وخفض ما يتكبده من تكاليف. وللحد من معاودة الإجرام، يجب إرساء ممارسات فعالة في مجال إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للمجرمين داخل السجون وفي المجتمع المحلي وعلى امتداد فترة صلتهم بنظام العدالة الجنائية. ومع ذلك فإن سلطات العدالة الجنائية غير قادرة وحدها على تنفيذ تدخلات إعادة التأهيل بفعالية، ولا بد لها من العمل على إقامة شراكات متينة مع مختلف الجهات ذات المصلحة من القطاعين العام والخاص، وإشراكها في جميع أطوار الإجراءات المتخذة من أجل إعادة إدماج المجرمين في المجتمع.

٢- وتسلم معايير الأمم المتحدة وقواعدها في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية بالنهج التأهيلية وتشجعها. فقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) (مرفق قرار الجمعية العامة ١٧٥/٧٠)، على وجه الخصوص، تبرز أن الغرض من عقوبة الحبس، وهو "حماية المجتمع من الجريمة والحد من حالات معاودة الإجرام"، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استخدمت فترة الحبس للوصول إلى ضمان إعادة إدماج المجرمين في المجتمع بعد إطلاق سراحهم، بحيث يتمكنون من العيش معتمدين على أنفسهم في ظل احترام القانون. وتسلم تلك القواعد بضرورة تكييف العلاج مع الاحتياجات الفردية للمجرمين عن طريق تقييم المخاطر التي قد يثيرها السجناء وما قد يكون لديهم من احتياجات، وإعداد برنامج علاجي يتناسب واحتياجاتهم وقدراتهم وأمزجتهم. أما فيما يتعلق بالمجرمين ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا سيما منهم النساء والأحداث، فينبغي إجراء تقييمات فردية متأنية تأخذ في الاعتبار تلك الاحتياجات، وينبغي وضع برامج محددة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، على نحو ما تؤكد قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين (قواعد بانكوك) (قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٥، المرفق) وقواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المجردين من حريتهم (قرار الجمعية العامة ١١٣/٤٥، المرفق). كذلك، فإن قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) (قرار الجمعية العامة ١١٠/٤٥، المرفق) تشجع استخدام التدابير غير

(١) استخدم مصطلح "معاودة الإجرام"، وهو مرادف لمصطلح "العود إلى الجريمة"، في هذه الورقة انسجاماً مع العبارة التي استخدمتها الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٧٢ لموضوع حلقة العمل.

الاحتجازية، مثل الوضع تحت المراقبة والإفراج المشروط والغرامات، وتشدد على أهمية إشراك المتطوعين وتسخير غير ذلك من الموارد المجتمعية في عملية إعادة تأهيل المجرمين وإعادة إدماجهم.

٣- ومن الناحية العملية، ينبغي أن تستند تدابير إعادة التأهيل إلى أدلة تجريبية موثوقة. وينبغي استخدام هذه القاعدة من الأدلة، التي تشمل برامج الرصد والقياس والتقييم، في تخطيط التدخلات وتحسينها في المستقبل. وقد كرس بحث مهم لاسستحداث أدوات تجريبية لتحديد أهداف العلاج المناسبة وتحسين فعالية إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وعلى وجه الخصوص، يحدد إطار المخاطر - الاحتياجات - التجاوب^(٢) عوامل الخطر الدينامية المرتبطة بمعاودة الإجرام، وهي عوامل يشار إليها أيضاً بعبارة "الاحتياجات الباعثة على السلوك الإجرامي"، التي يجب أن يتصدى لها العلاج. وإضافة إلى المخاطر والاحتياجات، يشمل الإطار أيضاً عامل "التجاوب"، الذي ينظر في العناصر المؤثرة في فعالية العلاج، مثل كيفية تقديمه والسياق الذي يجري فيه، والحوافز الذاتية للمجرمين وخصائصهم وحالتهم. وقد حدد العلاج السلوكي المعرفي كواحد من التدابير العلاجية الأكثر فعالية من منظور التجاوب. وعلى غرار ذلك، تؤكد نظرية الكف عن الجريمة أهمية مؤازرة المجرمين "لكي ينظروا إلى أنفسهم نظرة جديدة [أكثر إيجابية]"،^(٣) وتشجيعهم على التفاؤل بالمستقبل ومساعدتهم على بناء هويات جديدة منفتحة على المجتمع من خلال التركيز على الأوصاف الأسرية وتوفير فرص العمل.

٤- وقد أثارت معايير الأمم المتحدة وقواعدها والمعارف المهنية الجماعية المكتسبة من خلال الممارسة المسائل الهامة التالية التي تحظى بالاعتبار:

(أ) من المعروف جيداً أن الحبس وحده لا يكفي لمنع معاودة الإجرام وأن له تأثيراً سلبياً كبيراً في إمكانية اندماج المجرم من جديد في المجتمع بسبب وصمه بالعار وتقييد اتصالاته مع العالم الخارجي، بما في ذلك أسرته، وخطر إيداعه في المؤسسات الاحتجازية، أي خطر أن يقضي فترات طويلة في السجن وأن تتدهور مهاراته الاجتماعية والحياتية. ومن ثم، ينبغي ألا تفرض عقوبة السجن إلا "كحل أخير"، دون المساس بمبدأ التناسب وحماية المجتمع وحقوق الضحايا؛

(ب) يمكن أن يكون للحبس أثر إيجابي في الحد من معاودة الإجرام، من حيث إن السجن يمكن أن يكون هو "العامل المشجع على التغيير"^(٤) في حياة المجرمين وذلك إذا كانت بيئة السجن ملائمة وكانت إدارات السجن تتبع في تدبيرها نهجاً تأهلياً ممثلاً لمعايير حقوق الإنسان؛

(٢) James Bonta and D. A. Andrews, *The Psychology of Criminal Conduct*, 6th ed. (New York, Routledge, 2017).

(٣) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كتيب تمهيدي بشأن منع معاودة الإجرام وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع، سلسلة كتيبات العدالة الجنائية (فيينا، ٢٠١٩)، الصفحة ٨.

(٤) Peggy C. Giordano, Stephen A. Cernkovich and Jennifer L. Rudolph, "Gender, crime, and desistance: toward a theory of cognitive transformation", *American Journal of Sociology*, vol. 107, No. 4 (January 2002), pp. 990-1064.

(ج) يؤدي الإيداع في السجن باعتباره "الخيار التلقائي"^(٥) إلى ظاهرة اكتظاظ السجون، التي ما زالت تقوض بشكل خطير إدارتها على الوجه السليم، ومن ثم فهو يؤثر سلباً في التدخلات التأهيلية في السجون من حيث الكم والكيف؛

(د) يكون العلاج المجتمعي، مقارنة بالحبس، أكثر فعالية من حيث التكلفة وأحسن من حيث قدرته على دعم المجرمين في إعادة الاندماج في المجتمع، لأنه يمكنهم من الاستفادة من التدخلات وأوجه الدعم الضرورية والحفاظ في الوقت ذاته على حياتهم في حضان مجتمعاتهم المحلية وتجنب الحواجز الاجتماعية الناجمة عن إيداعهم في المؤسسات الاحتجازية؛

(هـ) يمكن أن يؤدي الإفراط في اللجوء إلى التدابير غير الاحتجازية، فضلاً عن استخدامها دون مؤازرة مجتمعية مناسبة، إلى "كثرة عدد المشمولين بتدابير الإشراف" و"توسيع شبكة المراقبة"، مما يؤدي إلى ازدياد عدد الأشخاص الخاضعين لمراقبة نظام العدالة الجنائية.^(٦) وقد يؤدي الإفراط في اللجوء إلى تدابير الإشراف على المجرمين الذين تكون مخاطرهم ضعيفة، إلى زيادة احتمال معاودتهم الإجرام، بسبب التدخلات غير الضرورية^(٧)؛

(و) يجب أن تكون التدخلات وأوجه الدعم مراعية للاعتبارات الجنسانية ومصممة لتناسب مع المخاطر والاحتياجات الفردية لكل مجرم، التي تحتاج إلى تقييم وإعادة تقييم مستمرين؛

(ز) ينبغي أن يبدأ التحضير للعودة إلى حظيرة المجتمع في السجن، وينبغي أن تستمر التدخلات إلى أن تتوج عملية إعادة الإدماج بالنجاح؛

(ح) لا بد من إشراك جهات متعددة ذات مصلحة في المساعي المبذولة من أجل بلوغ أهداف إعادة التأهيل.

(٥) Matti Joutsen, "International patterns in the use of community-based sanctions"، ورقة قُدمت إلى الحلقة الدراسية التي عقدها معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين في طوكيو، في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية. "في جميع أنحاء العالم، وطّد الإيداع في السجن مكانته بوصفه العقوبة الرئيسية المفروضة على مرتكبي الجرائم المتوسطة الخطورة والجرائم الأشد خطورة، وباعتباره "الخيار التلقائي" الذي تقارن به العقوبات الأخرى. والافتراض بأن السجن يؤدي مختلف وظائفه العقابية واعتباره من ثم إجراء المناسب للمعاقبة على الجرائم المتوسطة الخطورة والجرائم الأشد خطورة، قد أدى إلى تعاظم عدد السجناء."

(٦) انظر، على سبيل المثال، Fergus McNeill and Kristel Beyens, "Offender supervision in Europe: COST Action, IS1106—final report" (March 2016), p. 2; Michelle S. Phelps, "Mass probation and inequality: race, class, and gender disparities in supervision and revocation", in *Handbook on Punishment Decisions: Locations of Disparity*, vol. 2, Jeffery T. Ulmer and Mindy S. Bradley, eds. (New York, Routledge, 2018), pp. 45–47; Marcelo F. Aebi, Natalia Delgrande and Yann Marguet, "Have community sanctions and measures widened the net of the European criminal justice systems?", *Punishment and Society*, vol. 17, No.5 (November 2015), pp. 589–590.

(٧) انظر، على سبيل المثال، James Bonta, Suzanne Wallace-Capretta and Jennifer Rooney, "A quasi-experimental evaluation of an intensive rehabilitation supervision program", *Criminal Justice and Behavior*, vol. 27, No. 3 (June 2000), pp. 312, 314 ("The risk principle suggests that the intensity of treatment should be matched to the risk level of the offender. That is, low-risk offenders require few (or no) services, and higher risk offenders require intensive levels of service.")

٥- والحد من معاودة الإجرام شرطٌ ضروري لإقامة مجتمعات مستدامة شاملة للجميع على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولكي تنجح نظم العدالة الجنائية في الحد من معاودة الإجرام بطريقة فعالة، يجب عليها أن تعطي الأولوية لإعادة تأهيل المجرمين وإعادة إدماجهم في المجتمع، عن طريق تهيئة بيئات تأهيلية داخل السجون، واعتماد وتنفيذ نهج مجتمعية تساهم في الحد من معاودة الإجرام واتباع نهج متعدد الأوجه تشارك فيه جهات متعددة ذات مصلحة.

ثانياً- القضايا والسياسات والممارسات المتعلقة بالحد من معاودة الإجرام في سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية

ألف- خلق بيئات تأهيلية داخل السجون

٦- إيجاد بيئات تأهيلية داخل السجون هو من الأمور الضرورية لنجاح إعادة تأهيل المجرمين المسجونين وإعادة إدماجهم. فالسجناء المحتجزون في المرافق التي تكون مطبوعة بارتفاع مستويات العنف وانتشار تعاطي المخدرات والجريمة المنظمة وتفشي أفكار التطرف العنيف والاعتداءات على حقوق الإنسان، سيجدون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يشقوا طريقهم نحو الإقلاع عن الجريمة^(٨) وإعادة التأهيل. فالسجون التي تعاني من الاكتظاظ والفساد تساهم لا محالة في تفاقم نوازع الإجرام لدى السجناء، مما يزيد من خطر عودهم إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم. وكثيراً ما جرت معالجة الخطر الناشئ داخل السجون والمؤسسات الإصلاحية والمتمثل في التطرف العنيف بمحاولات لوضع استراتيجيات ومبادرات بالغة التخصص في مجال مكافحة الإرهاب للتعامل مع السجناء الذين يعتنقون التطرف العنيف. غير أنه كثيراً ما يُغفل أن تلك الاستراتيجيات والمبادرات لكي تؤدي أكلها، يتعين أن تقوم على نظم لإدارة السجون تتسم بالاستقرار والموثوقية والجودة، وهي نظم لا تعمل جيداً في العديد من البلدان.^(٩)

٧- وتشير التقديرات إلى أنه كان هناك أكثر من ١١ مليون شخص في السجون على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٨، بمن فيهم السجناء قبل المحاكمة والسجناء المحكوم عليهم.^(١٠) ولا يزال اكتظاظ السجون يشكل أحد أكبر التحديات التي تعترض خلق بيئات تأهيلية داخل السجون، حيث يتجاوز عدد السجناء قدرة الاستيعاب الرسمية للسجون في ١٢١ بلداً.^(١١) فالمرافق التي تعاني من الاكتظاظ تفتقر إلى ما يلزمها من قدرات من حيث السعة والبنية التحتية والموارد البشرية لمد السجناء بما يناسبهم من تدخلات وعلاج ودعم، كل حسب احتياجاته. كما أن الاتجاه نحو سن سياسات تقوم على تشديد العقوبات وتطويل أمد الأحكام هو أمر يبعث على القلق. فقد ازداد عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة بنسبة ٨٤ في المائة تقريباً بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، كما أن

(٨) "الإقلاع" هو مصطلح يستخدم في علم الجريمة للإشارة إلى وقف السلوك الإجرامي.

(٩) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل إدارة شؤون السجناء من معتنقي التطرف العنيف والوقاية من التشدد المفضي إلى العنف في السجون، مجموعة كتيبات العدالة الجنائية (فيينا، ٢٠١٦).

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢.

(١١) Rom Walmsley, "World prison population list", 12th ed. (London, World Prison Brief, Institute for Criminal Policy Research, Birkbeck, University of London, 2018).

نحو ٤٧٩.٠٠٠ شخص يقضون حالياً أحكاماً رسمية بالسجن مدى الحياة في جميع أنحاء العالم، مما يثير تساؤلات جوهرية بشأن فرص علاجهم وإعادة تأهيلهم، فضلاً عن التحديات القائمة فيما يتعلق بالاهتمام والاعتناء بالأشخاص الذين يبلغون الشيخوخة ويموتون في السجن.

٨- وتعطي بعض البلدان الأولوية للجهود الرامية إلى الحد من الاكتظاظ. فكازاخستان، لكي تعالج مشكلة اكتظاظ السجون، خفضت بشكل كبير معدل سجنائها إلى ١٩٤ سجيناً من بين كل ١٠٠.٠٠٠ شخص وأغلقت ثمانية سجون.^(١٢) وقد تحقق ذلك عن طريق إصلاح قطاع العدالة وبفضل قوة الإرادة السياسية، حيث خفضت مدد السجن وزيد في أعمال الجزاءات غير الاحتجازية في الجرائم البسيطة.

٩- ويرتبط عدم إمكانية الحصول على التمثيل القانوني وانتفاء القدرة على دفع كفالة مالية ارتباطاً وثيقاً بالفقر ويؤديان إلى الإفراط في أعمال إجراءات الاحتجاز والسجن قبل المحاكمة. ولضمان المساواة بين الأشخاص في قدرتهم على الاحتكام إلى نظام عدالة يتسم بالإنصاف وإزالة ما لا لزوم له من إجراءات الاحتجاز السابق للمحاكمة، ينبغي أن تعمل نظم العدالة الجنائية، في جملة أمور، على تعزيز إمكانية استفادة المجرمين بلا قيد من خدمات الاستشارة القانونية بوسائل تشمل آليات المساعدة القانونية الملائمة، وممارسات الكفالة المنصفة، واستخدام الإدارة المناسبة للملفات الجناة، وتطبيق تدابير المراقبة الإلكترونية، إن توفرت لذلك الموارد.

١٠- كما أن الفساد والعنف داخل السجون^(١٣) يقوضان تنفيذ نهج إعادة التأهيل. ويمكن ضمان الشفافية والمساءلة في السجون عن طريق التقيد الصارم بجميع الضمانات المنصوص عليها في قواعد نيلسون مانديلا، بما في ذلك خطط الرصد والتفتيش الداخلية والخارجية، فضلاً عن تكليف سلطة مستقلة عن إدارة السجون أو الإصلاحات بإجراء تحقيقات خارجية في جميع حالات التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة أو الوفاة أثناء الاحتجاز أو الاختفاء أو الإصابات الخطيرة. وقد اتخذت دائرة السجون الاتحادية في الأرجنتين إجراءات للتصدي للفساد بتطبيق نهج وقائية وعقابية، مثل إنشاء دائرة منع الفساد، وتخصيص خط هاتفي مباشر لتقديم الشكاوى، ووضع قواعد لحماية المبلغين عن المخالفات، وتدريب الموظفين، وإرساء خدمات الرصد والتفتيش.

١١- ويواجه السجناء مجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية التي عادة ما تجعل اندماجهم في المجتمع من جديد أمراً معقداً تعقيداً كبيراً، فمن تلك التحديات ما قد يكونون قد عاشوه في الماضي من عزلة وتهميش داخل المجتمع، ومنها الصدمات أو الانتهاكات البدنية والعاطفية التي قد يكونون تعرضوا لها، أو ما قد يعانون منه من إعاقات جسمية أو ذهنية، ومنها ضعف المهارة في إقامة العلاقات مع الآخرين أو تدني مستوى التعليم، وغير ذلك من التحديات العديدة. فمجرد الزج بالمجرمين في السجن لا هو بمنعهم من الوقوع مجدداً في وهدة الإجرام، ولا هو ييسر إعادة تأهيلهم، وخصوصاً إذا لم يسهم السجن في تلبية احتياجاتهم.

Yerbolat Uatkhonov, "Kazakhstan's prison population drops dramatically in criminal justice reform (١٢) breakthrough", *Astana Times*, 17 February 2018.

UNODC, *Handbook on Anti-Corruption Measures in Prisons*, Criminal Justice Handbook Series (١٣) (Vienna, 2017).

واحتمال نجاح عملية اندماجهم مجدداً في المجتمع يبقى ضعيفاً جداً إذا لم يستفيدوا من برامج تساعد على مجابهة التحديات المتعددة المنتصبة أمامهم. وتشمل البرامج والتدخلات المؤسسية الرامية إلى تهيئة المجرمين للاندماج من جديد في المجتمع التدخلات التي تستهدف تلبية خصوص احتياجاتهم من الرعاية البدنية وخدمات الصحة العقلية، من قبيل البرامج المخصصة لمعالجة اضطرابات تعاطي المخدرات، والأنشطة الرياضية، وإسداء المشورة، والدعم النفسي - الاجتماعي، والدورات التدريبية للتعليم والتأهيل، والأنشطة الابتكارية والثقافية، وفرص العمل، وإمكانية التردد المنتظم على المكتبات الزاخرة بالكتب. وفي إطار عنصر إعادة تأهيل السجناء من البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خارطة طريق لوضع برامج إعادة التأهيل في السجون وقدم الدعم للدول الأعضاء في إنشاء أو تعزيز برامج التعليم والتدريب المهني والعمل للسجناء، بغية إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع على نحو فعال. ويشجع مكتب الأمم المتحدة على وجه التحديد أيضاً برامج إعادة التأهيل في السجون وخدمات ما بعد الإفراج المراعية للفوارق بين الجنسين بما ينسجم وقواعد بانكوك.

١٢- وينبغي تقييم حالة السجناء في أقرب وقت ممكن من بعد دخولهم السجن، لأن برامج العلاج وتدخلاته تكون أكثر فعالية عندما تستند إلى هذه التقييمات وإلى خطط العلاج المبنية على احتياجات كل فرد. فتقييمات المخاطر والاحتياجات الفردية عناصر رئيسية لإعادة تأهيل السجناء وهي ضرورية لضمان توجيههم إلى المرافق المجهزة لتلبية احتياجاتهم التعليمية والتدريبية، مع مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والقانونية والمتعلقة بالرعاية الصحية وغيرها من الاعتبارات التي تدخل ضمن إطار إعادة التأهيل. على أن التقييمات التي لا تستند لشيء آخر عدا الفعل الجرمي للسجين هي تقييمات غير كافية. بل إن بعض الأدلة المستندة إلى إطار المخاطر - الاحتياجات - التجاوب يبين أن عوامل محددة من عوامل الخطر والاحتياجات، مثل السوابق الجنائية، والمواقف المؤيدة للإجرام، والأعوان المؤيدين للإجرام، ونمط الشخصية المعادية للمجتمع، والعلاقات الأسرية والزوجية، والعلاقات والأداء في المدرسة أو العمل، وتعاطي المخدرات، وأنشطة الترفيه والاستجمام، كل تلك العوامل والاحتياجات يمكن أن تساعد في التنبؤ بالإجرام في المستقبل، وينبغي التصدي لها في برامج العلاج وتدخلاته.^(١٤) وينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام لاعتبارات التجاوب التي قد تؤثر في كيفية تفاهم موظف الإصلاحية أو السجن مع المجرم والإشراف على حالته، مثل الحواجز التحفيزية أو إنكار الجريمة أو التقليل من شأنها، أو القلق الناجم عن العلاقات مع الآخرين، أو مسائل محددة ذات صلة بالاعتبارات الجنسانية أو الثقافية أو العرقية، أو حواجز التواصل، أو الإعاقة الذهنية أو الاضطراب الذهني أو الاعتلال النفسي.^(١٥) وبالإضافة إلى ذلك، تبين البحوث أن تكلل التدخلات والخدمات بنتائج إيجابية يكون أرجح عندما تستند إلى نهج تسخير "مواطن القوة" للاستفادة من "رأس المال البشري"، الذي يشير إلى قدرة الفرد على إجراء تغييرات وتحقيق الأهداف، و"رأس المال الاجتماعي" الذي يساعد المجرمين على معالجة التحديات

(١٤) Andrews and Bonta, *The Psychology of Criminal Conduct*, p. 44.

(١٥) D. A. Andrews, James L. Bonta and J. Stephen Wormith, "Level of Service/Case Management Inventory

.(LS/CMI)" (Toronto, Canada, Multi-Health Systems, 2004).

الشخصية لضمان نجاح إعادة الاندماج، مثل العمل ومؤازرة الأسرة.^(١٦) ومن المرجح أن يسهم تزويد السجناء بالموارد والحوافز اللازمة لتحقيق أهدافهم على نحو بناء في الحد من احتمالات انخراطهم في السلوك الإجرامي عند الإفراج عنهم.

١٣ - ولكي تحقق التدخلات الغاية المرجوة منها، يجب أن تكفل السجون التنفيذ السليم للبرامج، واتباع ممارسات جيدة في إدارة الحالات، ووجود موظفين مدربين تدريباً جيداً تكون لديهم المهارات والخبرات الضرورية لإدارة التدخلات وتنفيذها.^(١٧) ويمكن لموظفي السجون أن يضطلعوا بدور رئيسي في إعادة تأهيل السجناء، وتشجيعهم على المشاركة في أنشطة التعليم والتدريب ومدهم بغير ذلك من أوجه الدعم. كما أن العلاقات الإيجابية بين السجناء والموظفين والتواد فيما بينهم أمر مهم لنجاح إعادة التأهيل. ويندرج هذا النهج ضمن مفهوم الأمن الدينامي، الذي يركز على تواصل الموظفين مع السجناء والتفاعل معهم يومياً وحرصهم على صيانة تلك العلاقة على أساس الأخلاقيات المهنية. ويشكل إنشاء تحالف متين مع السجناء في أمور العلاج عنصراً محورياً في نجاح التدخل. فالعمل بتعاون معهم في وضع أهداف العلاج، وإبداء التفاهم والتعاطف معهم، وتشجيعهم على إحراز التقدم ومكافأهم عليه، كلها أمور تيسر مسار التغيير.^(١٨) وعلاوة على ذلك، فإن قدرة موظفي السجون على التواصل علناً مع السجناء واتباعهم أساليب غير استبدادية في التعامل معهم والاستجابة لقضاياهم بحزم وإنصاف واستعدادهم للقيام بذلك، هي مكونات ضرورية لإدارة السجون على الوجه المناسب. واعترافاً بالدور الحاسم الذي يؤديه موظفو السجون، بما في ذلك ما تعلق منه بتعزيز نهج إعادة التأهيل في إدارة السجون، أعد مكتب الأمم المتحدة دورة للتعليم الإلكتروني بشأن قواعد نيلسون مانديلا مصممة خصيصاً لموظفي السجون وغيرهم من العاملين فيها.^(١٩) وتجمع هذه الأداة المبتكرة بين التعلم النظري و٢٥ مقطع فيديو تفاعلياً، تم تصويرها في مرافق سجنية مختارة في الأرجنتين والجزائر وسويسرا. ففي تلك السيناريوهات، يتعين على المستخدم أن ينتقي من بين خيارات شتى تتعلق بكيفية التعامل مع حالة معينة من الحياة اليومية في السجن، بما في ذلك خمسة خيارات تتناول دور موظفي السجون في مجال إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي. وفي كيرغيزستان، دعم المكتب سلطات السجون في بناء قدرات موظفي السجون على إقامة علاقات اجتماعية مع السجناء من معتنقي التطرف العنيف وفي توفير التدريب المهني للسجناء، بمن فيهم معتنقو التطرف العنيف.

(١٦) Steve Pitts, "The effective resettlement of offenders by strengthening 'community reintegration factors'", in *Resource Material Series No. 82* (Tokyo, Asia and Far East Institute for the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, 2010).

(١٧) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كتيب تمهيدي بشأن منع معاودة الإجرام وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع، الصفحات ٣ و١٢ و١٦ و٢٠.

(١٨) انظر، على سبيل المثال، Tony Ward and Claire A. Stewart, "The treatment of sex offenders: risk management and good lives", *Professional Psychology: Research and Practice*, vol. 34, No. 4 (2003), pp. 353-360.

(١٩) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دورة المكتب للتعليم الإلكتروني التفاعلي، الدورات العمومية، "قواعد نيلسون مانديلا". يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/NMR.A.pdf>.

١٤ - وتسعى برامج العلاج إلى تحقيق هدي إقلاع الجناة عن الإجرام وإعدادهم مسبقاً للتكيف الاجتماعي من خلال التركيز على تغيير مواقفهم وسلوكهم. ويدعو إطار المخاطر - الاحتياجات - التجاوب إلى استخدام التقنيات السلوكية المعرفية لحمل المجرمين على التغيير، لأنها أكثر التقنيات فعالية لمساعدتهم على تبني مواقف وسلوكيات جديدة. وتشير البحوث التجريبية الأولية، إضافة إلى ذلك، إلى أن نهج الإقلاع عن الإجرام يمكن أن يعزز النهج القائمة على إطار المخاطر - الاحتياجات - التجاوب، ولا سيما من حيث تحسين مشاركة الشخص في العلاج.^(٢٠) وللعلاج السلوكي المعرفي أساس نظري محكم ويمكن تكييفه مع احتياجات مجموعة من المجرمين ومع العديد من السياقات الثقافية والاجتماعية. فجهاز إدارة السجون في ناميبيا عند توفيره لبرامج إعادة التأهيل لا يهدف إلى التقيد بالممارسة المرتكزة على الأدلة فحسب، وإنما يطمح أيضاً إلى تلبية احتياجات نزلاء السجون الناميبيين ومراعاة ما يميزهم من خصائص. فالبرامج مصممة على نحو يراعي خصوص احتياجاتهم وواقعهم وبيئتهم ويستجيب لها. وعلى غرار معظم البرامج الأخرى المنفذة في السجون، يمكن أيضاً أن ينجح تنفيذها داخل أوساط المجتمع المحلي.

١٥ - والهدف الأساس من إعادة التأهيل هو تمكين السجناء من العودة إلى مجتمعهم وهم يمتلكون مهارات ويتحلون بمواقف تعين على درء معاودة الإجرام. فالبرامج التي توفر التعليم والتدريب المهني والعمل للسجناء تتيح لهم في آن الانخراط في أنشطة بناءة واكتساب مهارات جديدة تنفعهم في مواصلة عمل محتمل في المستقبل. وقد بذل العديد من الولايات القضائية جهوداً لتوفير التدريب المهني وإتاحة برامج التعليم وفرص العمل في السجون.^(٢١) وأكدت الدراسات أن السجناء الذين يستفيدون من فرص التعليم والتدريب المهني أثناء السجن يضاعف احتمال معاودتهم الإجرام مقارنة بمن لم تتح لهم نفس الفرص وحظهم في العثور على فرصة عمل هي أيضاً أعظم من حظ الآخرين.^(٢٢) وينبغي السعي إلى ربط برامج التدريب المهني ربطاً وثيقاً بالطلب الفعلي في سوق العمل الخارجية، وتنفيذ هذه البرامج بالتعاون الوثيق مع الجهات التي توفر التدريب المهني في المجتمع الخارجي.

١٦ - وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين في قواعد بانكوك، ينبغي بذل جهود لتلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء في مجال إعادة الإدماج الاجتماعي وضمان حصول السجينات على برنامج أنشطة متوازن وشامل يراعي اعتبارات الفوارق بين الجنسين دون الوقوع في القوالب النمطية الجنسانية. والواقع أن تدريب المرأة في المهن "الأثوية" كثيراً ما يجد من فرص حصولها على عمل بأجر جيد بعد الإفراج عنها. وهكذا، قدم البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم إلى دولة بوليفيا المتعددة القوميات في توفير

(٢٠) انظر، على سبيل المثال، Theresa A. Gannon, and others, "Good Lives sexual offender treatment for mentally disordered offenders", *British Journal of Forensic Practice*, vol. 13, No. 3 (August 2011), pp. 153-168.

(٢١) لوحظت أهمية "التدريب المهني والبرامج التعليمية وفرص العمل في السجون" بالنسبة للمجرمين في تقرير اجتماع منطقة آسيا والمحيط الهادئ الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في بانكوك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (A/CONF.234/RPM.1/1)، الفقرة ٣٤ (هـ).

(٢٢) Sharon Critoph, *The Rehabilitation and Social Reintegration of Women Prisoners: Implementation of the Bangkok Rules*, Martha Crowley, ed. (London, Penal Reform International and Bangkok, Thailand Institute of Justice, 2019), p. 29.

التدريب المهني للسجينات في قطاع البناء، مما أتاح للسجينات فرصة حقيقية للعثور على عمل بعد الإفراج عنهن عن طريق تدريبهن في قطاع تكون فيه مهارتهن محل طلب.

١٧- وكلما كانت بيئة السجن أكثر انعزاًلًا وقيوداً، كلما كان أصعب على الشخص أن ينجح عندما ينال حريته. فمبدأ الوضع الطبيعي (أو "التطبيع")،^(٢٣) أي الفكرة القائلة بأن الحياة في السجن ينبغي أن تكون أقرب ما يمكن إلى الحياة في المجتمع، هو أحد الأركان الأساسية للنظام الإصلاحي الحديث في النرويج. فسلطات إدارة السجون في هذا البلد تسعى إلى الإبقاء على أدنى مستوى ممكن من الوجود الأمني، ويحتفظ السجناء بأكبر عدد ممكن من الحقوق ضمن إطار الحرمان من الحرية. ففي السجن، تُوفّر للسجناء خدمات إعادة الإدماج الأساسية من قبل الجهات المحلية والبلدية المعنية بذلك. وهذا يعني أن الموظفين الذين يقدمون الخدمات الطبية أو التعليمية أو خدمات التوظيف أو الأعمال الكتابية أو الخدمات المكتبية يقدمون هذه الخدمات بنفس طريقة تقديمها في المجتمع المحلي.

١٨- وبسبب الحواجز الاجتماعية التي تعيق مسار العودة، ليس من السهل على المجرمين المسجونين أن يعودوا إلى المجتمع ويستأنفوا حياتهم بعد الإفراج عنهم. وتعتبر استمرارية التدخلات والدعم، التي يجري تحقيقها عن طريق التعاون بين موظفي السجون والمؤسسات المجتمعية المقدمة للعلاج، أمراً بالغ الأهمية لتيسير إعادة التأهيل والحد من مخاطر معاودة الإجرام. وينبغي أن تهدف التدخلات والدعم في السجون إلى إعداد السجناء للعودة إلى العيش في حضن المجتمع. ومن ثم، ينبغي أن تكون السجون إطاراً يشجع السجناء على التواصل بشكل منتظم مع أفراد أسرهم أو غيرهم من الأشخاص المهمين الذين سيدعمونهم بعد الإفراج عنهم، والحفاظ على ذلك التواصل.

١٩- وتوفر أوجه التقدم التكنولوجي سبلاً جديدة لتنفيذ برامج تعليمية داخل السجون. ويشير انتشار الأجهزة الإلكترونية بفوائد كثيرة فيما يتعلق بتكلفة استخدامها داخل السجون، بما يشمل استعمال تقنية التداول بالفيديو في الإجراءات القانونية، والزيارات العائلية والاستشارات الطبية. غير أن استخدام تقنية التداول بالفيديو لا ينبغي أن يحل محل الاجتماعات التي تجري وجهاً لوجه، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ التطبيع ويزيد من تقليص فرص تواصل السجين مع العالم الخارجي. ففي سنغافورة، يجري بحث إمكانية استخدام المشورة بواسطة الفيديو، وقد تم إعداد تطبيق للأجهزة المحمولة لمساعدة المجرمين السابقين على إعادة الاندماج.^(٢٤) وفي قيرغيزستان، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم في الاستعانة بتطبيق سكايب في بعض الزيارات العائلية بغاية خفض التكاليف المالية وأعباء السفر عن كاهل أولئك الذين يقيمون في مناطق نائية.

باء- النهج المجتمعية التي تسهم في الحد من معاودة الإجرام

٢٠- يمكن للنهج المجتمعية، بما فيها التدابير غير الاحتجازية وإجراءات العدالة التصالحية، أن تحد فعلاً من عود المجرمين إلى الإجرام عن طريق ضمان مدّهم بالدعم المناسب، وبالعلاج عند الاقتضاء، مما يوسع نطاق الفرص المتاحة لهم ليعيشوا حياة منتجة ومستقلة كأفراد مسؤولين داخل مجتمعاتهم.

(٢٣) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خارطة طريق من أجل وضع برامج لإعادة التأهيل في السجون، سلسلة كتيبات العدالة الجنائية (فيينا، ٢٠١٨)، الصفحة ٤.

(٢٤) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خارطة طريق من أجل وضع برامج لإعادة التأهيل في السجون، Aquil Haziq Mahmud, "Prisons exploring use of digital platforms to help ex-offenders better reintegrate into society", Channel News Asia, 11 January 2019.

وفي كثير من البلدان، يمثل الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات جزءاً كبيراً من نزلاء السجون أو الأشخاص الذين لهم صلة بنظام العدالة الجنائية. وقد أثبتت خدمات العلاج والرعاية القائمة على الأدلة فعاليتها بالنسبة لهذه الشريحة من الأشخاص.^(٢٥) وفي منشور مشترك بعنوان "Treatment and Care for People with Drug Use Disorders in Contact with the Criminal Justice System: Alternatives to Conviction or Punishment" (توفير العلاج والرعاية للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات ممن لهم صلة بنظام العدالة الجنائية: بدائل الإيداع أو العقوبة)، يدرس المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية خيارات مختلفة لإحالة الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات ولهم ارتباط بنظام العدالة الجنائية إلى العلاج.

٢١- ويمكن تطبيق التدابير غير الاحتجازية في أي مرحلة من مراحل إجراءات العدالة. وهي تشمل، في مرحلة ما قبل المحاكمة، الإفراج المشروط، والإفراج بكفالة والاستعاضة عن الملاحقة القضائية بإجراءات أخرى من قبيل العدالة التصالحية، كالوساطة بين الضحية والجاني. أما بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات، فيمكن توفير العلاج والرعاية كبديل للإيداع أو العقوبة. وتشمل خيارات مرحلة تحديد العقوبة الغرامات وأوامر الخدمة المجتمعية والوضع تحت المراقبة ووقف تنفيذ الأحكام. أما الخيارات المتاحة للمجرمين المسجونين بعد صدور الأحكام بحقهم فتشمل الإفراج المشروط بأنواعه. وعلاوة على ذلك، يمكن لبرامج العدالة التصالحية في المراحل المختلفة أن تمهد الطريق أمام التدابير غير الاحتجازية أو الإفراج المبكر أو أن تُستخدم باقتران معها. ويشمل بعض هذه العقوبات غير الاحتجازية الإشراف المجتمعي أو غيره من التدخلات. وفي كثير من البلدان، يتزايد استخدام أساليب الإشراف الجديدة، مثل الرصد الإلكتروني، كعنصر من عناصر الإشراف المجتمعي في حالة الإفراج المشروط.

٢٢- ويجب أن يتم إصدار الأحكام أو البت في القضايا وفقاً لمبدأ التناسب وبمراعاة الحقوق الأساسية للجنة، وحقوق الضحايا، ومراعاة السلامة العامة. على أن تطبيق تلك المبادئ في الواقع العملي يلاقي تحديات من بينها الثغرات التي تشوب الأطر القانونية والسياساتية، ونقص قدرات العاملين في مجال العدالة الجنائية أو عدم كفاية التوعية العامة وقبول بدائل السجن. واستخدام التدابير غير الاحتجازية يكون أرجح في الولايات القضائية التي يكون فيها موقف عموم الناس تجاه إعادة تأهيل اللجنة داخل المجتمع المحلي موقفاً إيجابياً وحيث يكون النظام قادراً على تنفيذ تدخلات مجتمعية تأهيلية ("العلاج المجتمعي" أو "الإصلاح المجتمعي"). وقد دَوَّن بعض الولايات القضائية خيارات تشريعية للعقوبات غير الاحتجازية، ولكن هذه الخيارات قلما تُطبق في الممارسة العملية أو قد لا تُطبق بتاتا بسبب تدني مستوى الفهم والقبول لدى الجمهور أو عدم وجود سلطات أو مؤسسات تتولى مسؤولية تقديم العلاج المجتمعي أو تكون على دراية به.

٢٣- ويكون من الضروري عند تحديد العقوبات المناسبة أو البت في القضايا وتوفير التدخلات التأهيلية إجراء تقييمات لتحديد المخاطر والاحتياجات والعوامل البيئية المتعلقة بفرادى المجرمين التي قد يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي في فرص نجاح إعادة اندماجهم في المجتمع. ولذلك، ينبغي

(٢٥) في الحالات المتصلة بالاستهلاك الشخصي وما يتصل بها من حالات أخرى قليلة الأهمية، تتيح الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات أعمال تدابير العلاج وإعادة التأهيل كبديل للإيداع أو العقوبة (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، الفقرتان الفرعيتان ٤ (ج) و(د) من المادة ٣).

جمع المعلومات المتصلة بتلك الأمور في المراحل المناسبة من إجراءات العدالة الجنائية، وذلك مثلاً بواسطة استخدام تقارير ما قبل إصدار الأحكام أو تقارير التحريات الاجتماعية في مرحلة إصدار الأحكام وتقييمات المخاطر والاحتياجات في السجن. وعلاوة على ذلك، وضعت عدة بلدان مبادئ توجيهية لإصدار الأحكام أو أنشأت مجالس أو لجاناً استشارية معنية بمسائل إصدار الأحكام لضمان الإنصاف وإدراج منظورات إعادة التأهيل في عملية تحديد العقوبة.

٢٤- ومن المهم أيضاً لضمان إدراج المنظورات التأهيلية في القرارات السابقة للمحاكمة أو إصدار الأحكام، أن يجري توعية السلطة القضائية أو غيرها من مؤسسات صنع القرار بمنظورات إعادة التأهيل، ولا سيما بدور السجن ودور المسؤولين عن العلاج المجتمعي في إعادة تأهيل المجرمين. وفي كندا، يتيح برنامج "Judges to Jails" ("زيارات القضاة إلى السجن") فرصاً للقضاة للاطلاع على السجن والإمام بمسائل الإفراج المشروط، بما في ذلك عن طريق القيام بزيارات إلى السجن والاستماع إلى جلسات الإفراج المشروط. وفي كينيا، تقوم إدارة الشرطة وإدارة السجن وإدارة خدمات الطفولة والنيابة العامة والسلطة القضائية وإدارة مراقبة السلوك بالتعاون المستمر وتبادل المعلومات فيما بينها في جميع أطوار عملية قضاء الأحداث، بحيث تستطيع كل سلطة منها، بما فيها السلطة القضائية، أداء دورها بفعالية.

٢٥- ويمكن أن تسهم برامج العدالة التصالحية في الحد من معاودة الإجرام عندما تنفذ وفقاً للضمانات الإجرائية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق واحتياجات كل من الجناة والضحايا.^(٢٦) وهذه البرامج، باعتبارها نهجاً مرناً للتعامل مع الجريمة، يمكن تنفيذها في أي مرحلة من مراحل إجراءات العدالة الجنائية (الشرطة والنيابة العامة والمحاكم والسجون)، لا بل حتى بمعزل عنها. فبرامج العدالة التصالحية، بإعطائها المجرمين الفرصة ليفهموا ويدركوا بشكل تام عواقب أفعالهم ووقعها على الضحايا وعلى أسرهم وأفراد المجتمع المحلي، يمكن أن تسهم في الحد من معاودة الإجرام وتعزيز فرص اتعاض الجناة وإقلاعهم عن الإجرام. وتشجع برامج العدالة التصالحية بفضل نهجها المرن القائم على التشراك وحل المشاكل على اتخاذ موقف أكثر انفتاحاً على المجتمع، وذلك مما يمكن أن يحد من معاودة الإجرام. فعندما يشارك أفراد المجتمع المحلي في إجراءات العدالة التصالحية، فإن دعمهم غير الرسمي يمكن أن يساعد المجرمين على اكتساب سلوكيات منفتحة على المجتمع، وذلك مما يحفزهم على التغيير.^(٢٧) ففي النمسا، على سبيل المثال، تفيد التقارير بأن ٨٤ في المائة من المجرمين الذين شاركوا في الوساطة بين ضحايا وجناة لم يعادوا ارتكاب الجرائم لاحقاً.^(٢٨) وفي الفلبين، تؤدي الباراناغي، وهي أصغر وحدة في الحكومة المحلية، دوراً هاماً في إجراءات العدالة التصالحية. فمن بين

(٢٦) المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠٠٢).

(٢٧) انظر، على سبيل المثال، Andrew Day and others, "Promoting forgiveness in violent offenders: a more positive approach to offender rehabilitation?", *Aggression and Violent Behavior*, vol. 13, No. 3 (June-July 2008), pp. 195-200.

(٢٨) Veronika Hofinger and Alexander Neumann, "Legalbiografien von Neustart Klienten" (Vienna, Institut für Rechts- und Kriminalsoziologie, 2008).

المشاركين في تلك الإجراءات يكون هناك عادة مسؤولون في وحدة الباراناغي، ورجال دين، وأفراد أسرة الجاني، والضحية، ومتطوعون من المجتمع المحلي.

٢٦- ومن الأهمية بمكان أن تؤخذ فرادى حالات المجرمين والمجتمعات المحلية بعين الاعتبار عند تنفيذ النهج المجتمعية. وتظهر البيانات المستقاة من المشروع الثاني لمجلس أوروبا بشأن الإحصاءات الجنائية السنوية (SPACE II) والمتعلقة بالأشخاص الخاضعين للعقوبات والتدابير المجتمعية أو شبه الاحتجازية أن زيادة تطبيق الأحكام المجتمعية لا تؤدي تلقائياً إلى تراجع نسبة الإيداع في السجن.^(٢٩) على أن اللجوء العشوائي والمفرط إلى تطبيق العقوبات المجتمعية دون إيلاء الاهتمام الكافي لفرادى الحالات وقدرات المجتمع المحلي تترتب عليه مخاطر تتعلق بتكاثر عدد المشمولين بتدابير الإشراف وتوسيع شبكة المراقبة عن طريق فرض تدابير الإشراف المجتمعي في الحالات التي قد تكون أفضل سابقاً إلى عقوبات مالية أو خيارات أخرى أقل تقييداً. وهذه الممارسة لن تخفف من حدة اكتظاظ السجون وربما تتجاوز ما يمتلكه جهاز الإصلاحات المجتمعية من قدرات، مما يضيف صعوبات على تنفيذ التدخلات المناسبة لفائدة من هم بحاجة إليها. وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق تدابير الإشراف والتدخلات غير الضرورية على المجرمين الذين لا يثيرون مخاطر كبيرة يزيد من احتمالات معاودتهم للإجرام.

٢٧- ويمكن أن ييسر العلاج المجتمعي إعادة الإدماج الاجتماعي للمجرمين الخاضعين لعقوبات أو أحكام غير احتجازية أو المفرج عنهم من السجن. والهدف من ذلك هو إصابة القدر المناسب من التوازن بين الإشراف والدعم عن طريق التعاون الفعال بين أجهزة العدالة الجنائية والجهات المجتمعية المعنية، بما في ذلك من خلال التماس مشاركة المجتمع المحلي. ومن شأن ذلك أن يهيئ الظروف المؤاتية لإعادة إدماج المجرمين في المجتمع المحلي في أفضل الظروف الممكنة، بالنظر إلى حالتهم.

٢٨- وتعد الاستفادة بشكل تام من الموارد المجتمعية القائمة من الاستراتيجيات الشائعة في وضع تدابير إصلاحية مجتمعية فعالة وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، تعتبر الاستعانة بالمتطوعين وسيلة فعالة لإشراك المجتمع المحلي وتوفير الدعم اللازم للمجرمين ذوي الاحتياجات المتعددة، وهذا مما يساعد في الوقت نفسه على توفير الموارد الحكومية. ففي اليابان، يؤدي الموظفون المتطوعون المكلفون برصد الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة دوراً حيوياً في الإصلاحات المجتمعية وذلك بمساعدة الموظفين المهنيين المسؤولين عن المراقبة في إجراء الإشراف المجتمعي على المجرم وتنسيق الأمور المتصلة ببيئته الاجتماعية قبل الإفراج عنه. وتوجد نظم مماثلة في بلدان أخرى، منها تايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والفلبين وكينيا وماليزيا.^(٣٠) وفي حين تختلف مسؤوليات هؤلاء المتطوعين من بلد إلى آخر، فإن المفهوم الأساسي الذي تقوم عليه هو إجراء الإشراف والمشورة المجتمعيين في بيئة اجتماعية إيجابية، بتسخير المعرفة المحلية لعضو راسخ في

(٢٩) Vicki Prais and Frances Sheaban, *Global Prison Trends 2019*, Martha Crowley, ed. (London, Penal Reform International and Bangkok, Thailand Institute of Justice, 2019), p. 40

(٣٠) Asia and Far East Institute for the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, "Report of the second Asia Volunteer Probation Officers meeting", in *Resource Material Series No. 104* (Tokyo, March 2018), pp. 149-150.

المجتمع المحلي لربط الجاني بالموارد المحلية وإقامة علاقات شخصية إيجابية تستمر إلى ما بعد فترة الإشراف. وفي كرواتيا، بدأ العمل بنظام جديد للسجناء الخاضعين للمراقبة باتباع نهج تدريجي بعد تخطيط طويل ومدرّس. وأنشأت كرواتيا دائرة مراقبة السلوك في عام ٢٠٠٩ بعد سن التشريعات التمكينية اللازمة، ولكنها قررت ألا تنشئ إلا عدداً قليلاً من المكاتب في السنوات الثلاث الأولى، للتركيز على نوعية تقديم الخدمات لا على كميتها. وفي عام ٢٠١٧، أدمجت كرواتيا دائرتيها المعنيتين بإدارة السجن ومراقبة السلوك، مما يسر تبادل المعلومات وعزز التعاون بين العاملين في السجن وفي مجال المراقبة، الذين كثيراً ما يخدمون نفس العملاء.

٢٩- وعندما يتم الإفراج عن السجناء ويعودون إلى المجتمع المحلي، فإنهم كثيراً ما يواجهون طائفة واسعة من الحواجز الاجتماعية التي تعرقل نجاح عودتهم، مثل التحديات التي تعترض حصولهم على فرص العمل والسكن والعلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات والدعم الاجتماعي. ولذلك فإن من المهم جداً أن تستمر الرعاية بعد الخروج من السجن والعودة إلى المجتمع من خلال إجراء تنسيق قوي فيما بين الأجهزة المعنية، ولا سيما الأجهزة الإصلاحية المؤسسية والمجتمعية. ويمكن لتلك الرعاية أن تتمثل في تكليف موظفين بتقديم الدعم من خلال العمل مع الجاني في السجن، ومن ثم داخل المجتمع المحلي خلال فترة انتقالية أولية، فيساعدونه في العثور على سكن وعمل، ويساعدونه عموماً في تدبير أموره خلال المراحل الأولية من عودته إلى المجتمع. وفي كندا، يُمنح "الإفراج المشروط القانوني" للجاني عندما يقضي ثلثي العقوبة؛ وعلاوة على ذلك، يسمح "الإفراج المشروط التام" بإطلاق سراح الجاني مبكراً مع خضوعه للإشراف المجتمعي، بناء على قرار من مجلس الإفراج المشروط. وسجل الإفراج المشروط التام معدل إنجاز مرتفعاً جداً فاق ٩٨ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨. ويضطلع مجلس الإفراج المشروط في كندا بمبادرات لجعل إجراءات الإفراج المشروط شفافة ومتاحة لاطلاع الجمهور.

٣٠- ولكن الاقتصار على مجرد رصد امتثال الجناة لشروط الإفراج غير كاف لنجاح عملية الإشراف المجتمعي. فالإشراف المناسب يقتضي إدارة مخاطر الجناة، وتنسيق الموارد لتلبية احتياجاتهم، وإقامة علاقة إنسانية معهم تقوم على الثقة والحفاظ على تلك العلاقة.^(٣١) ومن الأنشطة الحاسمة الأخرى التدريس والدعم وتعزيز السلوك الإيجابي وإنفاذ العواقب المترتبة على السلوك السلبي.^(٣٢) ويجب أن تستند عملية الإشراف إلى فهم ظاهرة معاودة الإجرام وأن تركز على تطوير قدرات الجناة وتعزيز الحوافز التي تدفعهم إلى التغيير. ويمكن أن يساهم الإشراف في الحد من معاودة الإجرام عندما يستند إلى تقييم واف لاحتياجات الجناة وحوافزهم ووضعهم وإلى نهج سليم في إدارة حالاتهم. ويكتسي تدريب الموظفين وتوجيههم أهمية خاصة بالنسبة لمن يشارك منهم ومن المتطوعين في عملية الإشراف. والدليل العملي للتدخل^(٣٣) الذي وُضع في نيو ساوث

(٣١) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كتيب تمهيدي بشأن منع معاودة الإجرام وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع، الصفحة ٥٩.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) Mark V. A. Howard and others, "Innovations in a model for enhancing the behavior change content of supervision with community-based offenders, *Advancing Corrections Journal*, 7th ed. (June 2019).

ويلز، أستراليا، هو سلسلة من التمارين والأنشطة المنظمة الرامية إلى توجيه التدخلات وتعزيز تركيز دورات الإشراف على تغيير السلوك. وتقوم مبادرة التدريب الاستراتيجي في مجال الإشراف المجتمعي^(٣٤) التي تُستخدم في عدد من الولايات القضائية وساهمت في تحقيق انخفاض ملحوظ في حالات معاودة الإجرام، بتدريب موظفي الإفراج المشروط ومراقبة السلوك على التقيد على نحو أفضل بنموذج المخاطر - الاحتياجات - التجاوب في التقنيات التي يستعملونها في مقابلاتهم.

جيم - اتباع نهج متعدد الأوجه لضمان استمرار الدعم والخدمات من أجل إعادة تأهيل المجرمين وإعادة إدماجهم

٣١ - لقد جرى تأكيد أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإشراك أفراد المجتمع في السعي إلى إقامة مجتمعات مستدامة في أهداف التنمية المستدامة (ولا سيما الغاية ١٧ من الهدف ١٧) وفي إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، الذي اعتمد في المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (قرار الجمعية العامة ١٧٤/٧٠). وفي سياق العدالة الجنائية، لا يكون بمقدور سلطات العدالة الجنائية وحدها أن تحقق إعادة تأهيل المجرمين وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويتعين إشراك جميع قطاعات المجتمع في جميع مراحل العملية الرامية إلى إعادة الإدماج الاجتماعي. وتكتسي الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمشاركة النشطة للمجتمع المحلي أهمية خاصة لضمان استمرار التدخلات وأوجه الدعم المقدمة للسجناء تيسيراً لإعادة إدماجهم في المجتمع دون عوائق. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق أهداف النهج المجتمعية دون تفهم وتقبل من المجتمع المحلي والجمهور بوجه عام. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج متعدد الأوجه عن طريق إدماج المشاركة النشطة لمجموعة واسعة من القطاعات والأشخاص المعنيين في عملية إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وتضطلع الإرادة السياسية بدور رئيسي في إشراك الجهات المعنية ذات المصلحة في مبادرات متعددة الأوجه. ويجب على سلطات العدالة الجنائية أيضاً أن تحدد الموارد المتاحة من القطاعين العام والخاص وأن تعمل على تفعيلها وتعبئتها وتبذل جهوداً لإقامة شراكات قوية مع الجهات المعنية ذات المصلحة. فعلى سبيل المثال، اعتمدت اليابان استراتيجيات شاملة على نطاق الحكومة يتم من خلالها تنفيذ مبادرات تأهيلية مختلفة تتصدى لمسائل العمل والإسكان والتعليم والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والعلاقات العائلية، وذلك على أساس إقامة شراكات معززة فيما بين مؤسسات القطاع العام وبين القطاع العام والقطاع الخاص.

٣٢ - وتضطلع الجهات ذات المصلحة بدور بالغ الأهمية في تنسيق المسائل المتعلقة بإيجاد فرص العمل والإسكان والتعليم والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والدعم المقدم من الأسرة والأقران، وتعزيز رأس المال البشري والاجتماعي للمجرمين والإشراف المجتمعي وغير ذلك من التدخلات والتوعية والمساعدة التقنية. ويمكن أن تكون الجهات ذات المصلحة من القطاع العام

(٣٤) James Bonta and others, "Taking the leap: from pilot project to wide-scale implementation of the Strategic Training Initiative in Community Supervision (STICS)", *Justice Research and Policy*, vol. 15, No. 1 (June 2013), pp. 17-35.

(على مستوى الدولة والمستوى المحلي، وكذلك الجهات التي تمثل الهيئات الدولية أو الإقليمية)، ومن القطاع الخاص (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وأرباب العمل، ومجموعات دعم الأقران) أو الأفراد (أفراد الأسرة أو الخبراء أو المتطوعون أو أفراد المجتمع المحلي). ومن الضروري أن تشرك سلطات العدالة الجنائية، ولا سيما سلطات الإصلاحات وإعادة التأهيل، تلك الجهات وتقيم معها شراكات تعاونية تحدد أدوارها بوضوح.

٣٣- وتوفير العمل عامل رئيسي في نجاح إعادة الإدماج، فهو ليس مجرد مصدر للدخل، بل إنه يساعد الجناة على إعادة التواصل مع المجتمع المحلي ويسهم في تعزيز مشاعر احترام الذات والثقة بالنفس والإيمان بالفعالية الذاتية لديهم.^(٣٥) ويمكن تنفيذ عدد من التدخلات لمساعدة الجناة على العثور على فرص عمل والحفاظ عليها سواء كبرامج تنفذ داخل السجون أو كبرامج مجتمعية، مثل التدريب المهني، وتلقين مهارات إعداد طلبات العمل وإجراء المقابلات، وخدمات المساعدة في إيجاد فرص عمل وإسداء المشورة الوظيفية. وينبغي أيضاً تقديم دعم فعال لأرباب العمل، مثل الإعانات الحكومية لتوظيف المجرمين السابقين، أو التعويض عن الضرر، أو التفضيل في المشتريات العامة، أو منح الإعفاءات الضريبية أو الخصومات. وعلاوة على ذلك، يعد التوفيق بين احتياجات الجناة ومطالب المؤسسات التجارية أمراً أساسياً لنجاح الدعم. وتقدم مؤسسة Safer Foundation، وهي منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية تعمل في استقلال عن الحكومة وبشراكة معها، مجموعة من الخدمات لمساعدة الأفراد المسجونين سابقاً على تأمين فرص العمل، وقد حققت معدلاً عالياً من حيث تهيئة فرص عمل تنسم بالاستمرارية.

٣٤- ويشكل الافتقار إلى سكن ملائم خطراً من حيث احتمال العودة إلى الإجرام وهو أحد التحديات الكبرى التي يواجهها السجناء السابقون بعد عودتهم إلى حظيرة المجتمع.^(٣٦) فثمة عدد كبير من المجرمين الخارجين من السجن ممن يكونون أو يغدون بلا مأوى أو يواجهون الوصم الشديد، بما في ذلك من قبل أسرهم، مما يمنعهم من العودة إلى الإقامة مع أسرهم. فبدون الحصول على سكن لائق، يصبح الحفاظ على العمل والعيش بصورة مستقلة أمراً في غاية الصعوبة. ولذلك ينبغي أن يبدأ دعم الإسكان في السجن باعتباره خطوة مهمة في مجال الإعداد للعودة إلى العيش في حضن المجتمع. وبما أن السكن يشكل أساس الحياة في المجتمع المحلي، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الظروف الفردية لكل مجرم، ويلزم إيلاء اعتبار خاص للمجرمين ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة البدنية أو الذهنية، والمسنين والأشخاص الذين يعانون من إدمان المخدرات. ويؤدي دعم الإسكان وظيفته بشكل أفضل عندما يجري ربطه بالمبادرات التي تنفذها هيئات التنمية المجتمعية والسلطات المعنية بشؤون الإسكان والمنظمات غير الربحية والمنظمات الدينية في ميدان إسداء الدعم في العثور على فرص العمل والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعافي من اضطرابات تعاطي المخدرات. وينبغي لسلطات السجون والإصلاحات المجتمعية أن تعمل مع هذه المنظمات والمبادرات

Joe Graffam and others, *Attitudes of Employers, Corrective Services Workers, Employment Support Workers, and Prisoners and Offenders towards Employing Ex-Prisoners and Ex-Offenders* (Burwood, Melbourne, Victoria, Deakin University, School of Health and Social Development, 2004), p. 4.

(٣٦) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كتيب تهيدي بشأن منع معاودة الإجرام وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع، الصفحة ٤٥.

لتنسيق مسائل الإسكان. وفي الولايات المتحدة، تدير مؤسسة Safer Foundation مراكز انتقالية للكبار تؤوي المجرمين السابقين بالشراكة مع حكومة ولاية إيلينوي. وفي اليابان، تبدأ دائرة مراقبة السلوك في تنسيق أماكن إقامة الجناة بعد الإفراج عنهم وقت احتجازهم. فإذا لم يستطع السجين الاعتماد على الأسرة أو الأقارب أو الأصدقاء، فإن الحكومة توفر له خيارات سكنية مؤقتة، بما في ذلك مرافق إعادة التأهيل التي يديرها القطاع العام أو يدعمها أو المساكن الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الترتيب لإقامة المسنين أو المعوقين في مرافق الرعاية الاجتماعية.

٣٥- وتشير قواعد نيلسون مانديلا إلى ضرورة توفير التعليم للسجناء وإدماج هذه البرامج في النظام التعليمي للبلدان. ويتطلب النفاذ إلى سوق العمل مستوى من الإلمام الوظيفي ومعرفة الحساب، فضلاً عن مهارات العمل الأساسية الأخرى، وهي معارف لا يكتسبها كثير من السجناء. فالإلمام بالأبجديات الوظيفية والحصول على دبلوم التعليم الثانوي أو شهادة أعلى منه هما من الأمور التي تيسر الحصول على فرصة عمل. ويتعين في هذا الصدد إقامة شراكات قوية ومستمرة مع مؤسسات التعليم العامة والخاصة. وقد اتخذت مبادرة "المساواة" التابعة للمديرية العامة للعمالة والشؤون الاجتماعية والإدماج في المفوضية الأوروبية تدابير لتحسين حصول السجناء على فرصة تعليم وتدريب من أجل تيسير إعادة إدماجهم في سوق العمل، من قبيل إتاحة إمكانية التعلم عن بعد داخل السجون.^(٣٧) ويدعم البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة حكومة السلفادور في إنشاء جامعة للتعليم الإلكتروني ودراسات تقنية في عدة سجون.

٣٦- وينبغي أن تكون نهج إعادة التأهيل داخل السجون وفي المجتمع المحلي مراعية للمجرمين من ذوي الاحتياجات الخاصة كالنساء والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأجانب والفقراء والفئات المهمشة. وبناء على ذلك، فإن إقامة شراكات مع الجهات ذات المصلحة يمكنها أن تبلي تلك الاحتياجات المحددة أمر بالغ الأهمية. فالمجرمات، على سبيل المثال، يتطلبن مبادرات لإعادة الإدماج تراعي الاعتبارات الجنسانية، على النحو المبين في قواعد بانكوك. ففرص إعادة التأهيل المتاحة للنساء أقل عدداً، وعادة ما تكون أقل تنوعاً وأدنى نوعية مما يتاح للرجال. ففي جورجيا، تعمل المنظمة الدولية لإصلاح قانون العقوبات، وهي منظمة غير حكومية دولية، مع المنظمات المحلية الشريكة لتقديم خدمات إعادة التأهيل والدعم للسجينات وأطفالهن الذين تعرضوا للعنف والتمييز.

٣٧- وعادة ما تكون أسر الجناة هي أهم الجهات ذات المصلحة في نجاح إعادة الإدماج، لأنها تسدي لهم الدعم الاجتماعي والمالي وتؤازرهم نفسياً. ولذلك، فمن الأهمية بمكان إشراك أفراد الأسرة في عملية إعادة التأهيل كلما أمكن ذلك عن طريق تيسير استمرار التواصل مع الجاني أثناء فترة السجن، مع ما يلزم من استثناءات فيما يتعلق بحالات العنف العائلي. غير أن العديد من الأسر تواجه أيضاً آثاراً سلبية ناجمة عن سجن المجرمين، ولا تكون مستعدة لدعمهم بعد الإفراج عنهم أو غير قادرة عليه. ولذلك، قد يكون من الضروري تقديم الدعم لأفراد الأسرة، بما يشمل إخطارهم بالإفراج عن الجاني في الوقت المناسب ومؤازرتهم من الناحيتين العاطفية والمالية وناحية العلاقات الشخصية.

٣٨- ويعد دعم الأقران والدعم التوجيهي الذي يقدمه الجناة السابقون ذا قيمة كبيرة في إعادة إدماج المجرمين في المجتمع لأن الموجهين يمكنهم أن يتعاطفوا مع المجرمين الذين من المستبعد أن ينظروا إلى ما

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٥٠.

يقدمه الموجهون نظرة الشك. ويركز دعم الأقربان على المواقف والجوانب الروحانية وغير ذلك من العوامل التي تيسر إعادة الإدماج الاجتماعي. وتهدف منظمة Kriminellas Revansch I Samhället (المجرمون العائدون إلى المجتمع)، وهي منظمة غير حكومية تنشط في السويد وفي عدة بلدان أخرى ويديرها سجناء سابقون، إلى مساعدة المجرمين الآخرين في مسار إعادة الإدماج بالإصغاء إلى شواغلهم وإسداء النصح لهم.

٣٩- وتعتبر الاستعانة بالمتطوعين وسيلة فعالة لإشراك المجتمع المحلي وتقديم الدعم اللازم. وتؤكد قواعد طوكيو أهمية دور المتطوعين الخاضعين للإشراف والمدرّبين تدريباً مناسباً في إعادة إدماج المجرمين في نسيج المجتمع. وإضافة إلى استخدام موظفي مراقبة السلوك المتطوعين في اليابان وعدد متزايد من البلدان، تشمل الأمثلة الأخرى مشاركة أفراد المجتمع المحلي في برامج الوساطة والعدالة التصالحية والمنظمات غير الحكومية التي يقودها متطوعون وتسدي الدعم لإعادة تأهيل الجناة.

٤٠- وتغز أنشطة التوعية فهم الجهات ذات المصلحة وتعاونها فيما بينها وتشجع الجمهور على التقبل. وينبغي توجيه جهود التوعية إلى مختلف الفئات المستهدفة، بمن في ذلك واضعو السياسات، كما ينبغي الاضطلاع بها على الوجه المناسب. فعلى سبيل المثال، يكون من الضروري تعزيز فهم الجمهور لأهمية إعادة إدماج المجرمين في المجتمع. وبعد إطلاع عامة السكان على التجارب الناجحة من الطرائق التي يمكن أن تفيد في إقناعهم بتلك الأهمية. ويمكن لمختلف وسائط الإعلام الإلكترونية، مثل الإنترنت وخدمات الرسائل القصيرة وتطبيقات الهواتف النقالة، أن تكون وسائل فعالة لشحذ الوعي، من حيث التكلفة ومن حيث الأثر، مما يسمح بنشر المعلومات وتوسيع نطاق الاتصالات التفاعلية. ولإقناع جهات محددة ذات مصلحة بالمشاركة في دعم عملية إعادة التأهيل، يمكن اللجوء إلى المشاورات المباشرة أو غيرها من أشكال الاتصال المباشر التي يمكن أن تكون فعالة أيضاً.

٤١- وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أحرز مشروع الشريط الأصفر في سنغافورة تقدماً كبيراً في نشر الوعي واستحلاب القبول وإلهام العمل المجتمعي. وقد ساهمت الجهود المشتركة التي بذلها أفراد المجتمع المحلي وشركاؤهم، وما صاحبها من تواصل مستمر مع وسائط الإعلام، في بناء ثقافة القبول تجاه السجناء السابقين والتعاطف معهم على الصعيد الوطني. وفي دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١٨، أشار نحو ٦٥ في المائة من المجيبين إلى أنهم مستعدون لقبول السجناء السابقين في المدارس وأماكن العمل وفي حضن الأسرة والمجتمع المحلي. وبصرف النظر عن النجاح الذي لاقاه مشروع الشريط الأصفر كحملة للتوعية، فقد اقترن تنفيذه أيضاً بانخفاض في معدل معاودة الإجرام.^(٣٨)

٤٢- ويمكن تقديم المساعدة التقنية وهي مساعدة يجري تقديمها بالفعل من جانب جهات فاعلة من ضمنها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وغيرها من المنظمات الدولية أو الإقليمية. فعلى سبيل المثال، اضطلع معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين بأنشطة لبناء قدرات موظفي العدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم منذ أمد طويل من خلال إقامة دورات تدريبية دولية تركز على الحد من معاودة الإجرام وتولي اهتماماً خاصاً لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها وأهداف التنمية المستدامة. ويمكن

(٣٨) Santhi Pandian and others, "Singapore's Yellow Ribbon Project: unlocking the second prison", *Advancing Corrections Journal*, 7th ed. (2019), pp. 60–72.

للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن يكونا شريكين رئيسيين عن طريق استفادتهما من العلاقات داخل المجتمع وتسخير خبرات كل منهما ومهاراته ومعرفته بالخلفيات الاجتماعية والدينية والثقافية للمنطقة التي يخدمها. وقد تكون المساعدة التقنية المقدمة بشراكة مع قطاعات أخرى غير قطاع العدالة الجنائية فعالة أيضاً في معالجة الأسباب الجذرية للإجرام كالفقر والتمييز.

٤٣- وقد قامت المنظمة الدولية لإصلاح نظام العقوبات ومعهد تايلند للعدالة بإعداد دليل عملي لإعادة تأهيل السجينات يتضمن العديد من الأمثلة المبتكرة على الممارسات الواعدة من مختلف الولايات القضائية، ويمكن استخدامه في بناء القدرات في جميع أنحاء العالم.^(٣٩) وقام مركز التميز الدولي "هداية" لمكافحة التطرف العنيف بإعداد ونشر تطبيق للرصد والقياس والتقييم خاص بالهواتف الذكية والحواسيب المكتبية بهدف المساعدة في تصميم برامج لمكافحة التطرف العنيف والتنبؤ بتأثير البرنامج. وعلى الرغم من أن التطبيق يركز على مكافحة التطرف العنيف، فهو مناسب تماماً لتصميم أي برنامج من برامج إعادة تأهيل الجناة أو إعادة إدماجهم. وهذا التطبيق المعروف باسم "مسار" هو أداة متاحة مجاناً على الإنترنت تقدم إرشادات متدرجة بشأن وضع "نظرية للتغيير" لتوجيه كل برنامج على حدة، من خلال تحديد الموارد المجتمعية المتوفرة وتصميم أطر التقييم الفعال.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٤- الحد من معاودة الإجرام شرطٌ ضروري لإقامة مجتمعات مستدامة شاملة للجميع على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠. ولكي تنجح نظم العدالة الجنائية في الحد من معاودة الإجرام بطريقة فعالة يجب عليها أن تعطي الأولوية لترسيخ مفهوم إعادة التأهيل في إدارة السجون وداخل البيئات السجنية، وذلك باعتماد وتنفيذ نهج مجتمعية تسهم في الحد من معاودة الإجرام واتباع نهج متعدد الأوجه تشارك فيه جهات متعددة من ذوات المصلحة. ولبلوغ هذه الغايات، ينبغي لنظم العدالة الجنائية أن تكفل تنفيذ عمليات وبيئات تأهيلية في جميع الأطوار والمسارات المفضية إلى نجاح إعادة الإدماج.

٤٥- ويستلزم التوصل إلى إيجاد عمليات وبيئات متشعبة بمفهوم إعادة التأهيل بذل جهود متواصلة من جانب الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، بما فيها سلطات الادعاء العام والقضاء والسجون ومراقبة السلوك، فضلاً عن الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي، من أجل حل المشاكل الناشئة عن الاكتظاظ، وتجنب اللجوء المفرط إلى عقوبة السجن، وضمان اتساق التدخلات وسلسلة مسار الانتقال من السجن إلى المجتمع، وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية المجتمعية بطريقة سليمة، وتعزيز قدرة المجرمين على أن يعيشوا حياتهم في منأى عن الإجرام، وتشجيع المجتمع على قبولهم والتعاون معهم. وبما أن هذه التدابير تشمل ميادين عديدة، فإن الحد من معاودة الإجرام يتطلب نهجاً متعدد الأوجه وإقامة شراكات نشطة وقوية بين طائفة واسعة من الجهات ذات المصلحة في القطاعين العام والخاص. ويجب على هذه الجهات أن تعمل بطريقة منسقة، مراعية في ذلك التنوع القائم بين نظم العدالة والخلفيات الاجتماعية والثقافية وغيرها من الخلفيات لكل ولاية قضائية.

٤٦- وقد يود المشاركون في حلقة العمل النظر في التوصيات التالية، آخذين في اعتبارهم ما ذكر آنفاً ومراعين التوصيات المعتمدة في الاجتماعات الإقليمية التحضيرية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل تنفيذ عمليات وبيئات تأهيلية في جميع المراحل وجميع المسارات المفضية إلى نجاح عملية إعادة الإدماج، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي: '١' فرض عقوبات أقل تقييداً، حيثما كان ذلك مناسباً، والاستخدام الفعلي والملائم للعقوبات والأحكام غير الاحتجازية انسجاماً مع قواعد طوكيو وقواعد بانكوك؛ '٢' تنفيذ تدخلات وأوجه دعم فعالة تستجيب للاحتياجات المحددة لكل فرد، استناداً إلى الأدلة التجريبية المتوفرة في السجون وفي المجتمع المحلي على السواء؛ '٣' استمرار التدخلات والدعم طوال العملية، ولا سيما أثناء مسار الانتقال من السجن إلى المجتمع؛ '٤' اعتماد نهج متعدد الأوجه تشارك فيه جهات متعددة ذات مصلحة؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ خطوات متسقة لتهيئة بيئة تأهيلية في جميع السجون عن طريق ما يلي: '١' ضمان أن تتم إدارة السجون وإدارة الحالات على الوجه السليم والقضاء على الفساد والاحتفاظ والعنف في السجون؛ '٢' توفير تدخلات وبرامج للعلاج وفرص التعليم والتدريب المهني والعمل لمساعدة المجرمين على تنمية مهاراتهم من أجل أن يعيشوا حياتهم في ظل الالتزام بالقانون؛ '٣' تمكين المجرمين من الحفاظ على الأواصر المجتمعية والأسرية؛ '٤' ضمان معاملة السجناء معاملة منصفة وباحترام من منظور الكرامة المتأصلة فيهم كأفراد من بني البشر. وينبغي التقيد بأحكام قواعد نيلسون مانديلا وقواعد بانكوك وتطبيقها في الواقع العملي؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى إلى وضع وتنفيذ تدخلات وخيارات علاجية تساهم في الحد من معاودة الإجرام، بالاستناد إلى الأدلة التجريبية. وينبغي لها أن تتعهد بجمع الإحصاءات ذات الصلة بهذه الأمور وإجراء البحوث وتداول هذه المعلومات وطنياً ودولياً؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء أن تضع وتنفذ سياسات وبرامج محددة في ميدان إعادة التأهيل والإدماج تراعي المنظور الجنساني بما ينسجم وقواعد بانكوك ويستند إلى الممارسات الجيدة القائمة؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء أن تصمم تدخلاتها وبرامجها العلاجية وفقاً للاحتياجات الفردية لكل مجرم، ولا سيما منهم ذوو الاحتياجات الخاصة، كالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء والفئات المهمشة؛ وإزالة الحواجز التي تعرقل عملية إعادة الإدماج الاجتماعي؛

(و) ينبغي للدول الأعضاء أن تعترف بأهمية التدخلات وأوجه الدعم التأهيلية التي تتم على الصعيد المجتمعي في الحد من معاودة الإجرام، وأن تسعى إلى وضع نهج مجتمعية فعالة في هذا الصدد. وينبغي للدول الأعضاء، لدى الأخذ بطريقة العلاج المجتمعي وتنفيذها، أن تقوم بتحديد الموارد المجتمعية القائمة وتعزيزها، وإشراك الجهات المجتمعية ذات المصلحة، بما يشمل المتطوعين، وتحسين قدراتها بواسطة التوجيه والتدريب، وضمان وجود كيان عمومي مكلف ومزود بما يكفي من الموارد لإدارة شؤون المجرمين والإشراف عليهم ودعمهم داخل المجتمع المحلي، من قبيل إنشاء جهاز مخصص لمراقبة السلوك؛

(ز) ينبغي للدول الأعضاء، لدى تنفيذ النهج التي تشارك فيها جهات متعددة ذات مصلحة وترمي إلى الحد من معاودة الإجرام، القيام بإنشاء آليات ومناهج عمل وتعزيزها

وتحسينها، وترسيخ ثقافة تنظيمية تقوم على مبدأ مواصلة إشراك جميع الجهات المعنية ذات المصلحة، ومن هذه الجهات القطاع العام على مستوى الدولة والمستوى المحلي معاً، والقطاع الخاص، والمنظمات الدينية، والأوساط الأكاديمية، والمتطوعون، وأفراد المجتمع المحلي، بحيث يتأتى لجميع تلك الجهات أن تعمل يداً في يد من أجل إعادة إدماج المجرمين في المجتمع. وينبغي للدول الأعضاء أن تسعى إلى تشجيع إقامة شراكات فيما بين كيانات القطاع العام وبين القطاع الخاص، ابتغاء بلوغ أهداف من جملتها مساعدة المجرمين المفرج عنهم في الحصول على فرص عمل وسكن في الوقت المناسب والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والطبية وفرص التعليم والتدريب المهني؛

(ح) ينبغي للدول الأعضاء، لدى استحداث وتنفيذ آليات تأهيلية فعالة، أن تسعى إلى اتباع نهج واقعي قائم على خطوات تدريجية يراعي توافر الموارد وجدوى الخطوات التي يتعين اتخاذها في إطار زمني معين، ويرصد الموارد الكافية. وينبغي للدول الأعضاء، في اتباعها ذلك النهج، أن تستفيد استفادة كاملة من الموارد الموجودة، بما في ذلك الموارد المتاحة للمجتمع المحلي، وأن ترجع إلى التدابير والخبرات المعمول بها في الولايات القضائية الأخرى، وأن تبحث إمكانية الاستخدام الفعال من حيث التكلفة لتكنولوجيا المعلومات؛

(ط) ينبغي للدول الأعضاء، إقراراً منها بأن تفهم الجمهور وتعاونها عنصران رئيسيان في عملية إعادة تأهيل المجرمين وإدماجهم في المجتمع، أن تضطلع بأنشطة للتوعية موجهة للجمهور العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمتطوعين وأرباب العمل وأفراد أسر المجرمين، وأن ترصد لها الموارد المالية والبشرية الكافية؛

(ي) تُشجّع الدول الأعضاء على عرض تقديم المساعدة التقنية أو التماسها، حسب الاقتضاء، من أجل اعتماد أو تنفيذ تدابير تأهيلية فعالة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تتبادل بنشاط المعلومات عن الممارسات الواعدة وأن تدعم جهود بناء القدرات لفائدة العاملين في ميدان العدالة الجنائية بهدف الحد من معاودة الإجرام. وقد تود الدول الأعضاء أيضاً النظر في التماس المساعدة التقنية من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والجهات المعنية ذات المصلحة من غير الجهات الحكومية.